الأمم المتحدة

DP/2004/14

Distr.: General
9 March 2004
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٤

١٤-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، جنيف

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير عن أعمال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٤

(من ٢٣ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، نيويورك)

المحتويات

الصفحة

أولا - المسائل التنظيمية ٣

ثانيا - التقييم ٦

ثالثا - الإطار التمويلي المتعدد السنوات ٧

رابعا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ٨

خامسا - البرامج القطرية والقضايا ذات الصلة ١١

سادسا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١٤

سابعا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات ١٥

ثامنا - التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧

تاسعا - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٢٠

050404 050404 04-26480 (A)

عاشرا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ٢٣
حادي عشر - الإطار التمويلي المتعدد السنوات ٢٤
ثاني عشر - مسائل أخرى ٢٨

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عقدت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٤ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مقر الأمم المتحدة، بنيويورك، في الفترة من ٢٣ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير.

٢ – وانتخب المجلس التنفيذي أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠٠٤:

الرئيس: سعادة السيد عبد الله الصايدي (اليمن)

نائب الرئيس: السيدة غابرييلا تانيالا (رومانيا)

نائب الرئيس: السيد ماركو بالاريزو (بيرو)

نائب الرئيس: السيد توري كريستيانسن (الدانمرك)

نائب الرئيس: السيد فيلكس مبايو (الكاميرون)

٣ – وبعد انتخاب الرئيس الجديد، أدلى ببيان استهلالي يرد في موقع أمانة المجلس التنفيذي على الإنترنت على العنوان: www.undp.org/execbrd.

٤ – وخلال الدورة، أقر المجلس التنفيذي جدول أعمال وخطة عمل دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٤ (DP/2004//L.1 و Corr.1) بصيغتهما المعدلة شفويا، وخطة عمله السنوية لعام ٢٠٠٤ (DP/2004/CRP.1). وأقر المجلس التنفيذي أيضا التقرير المتعلق بالدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣ (DP/2004/1).

٥ – وترد المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٣ في الوثيقة DP/2004/2، أما المقررات المتخذة في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٤ فترد في الوثيقة DP/2004/15، التي يمكن الاطلاع عليها في موقع أمانة المجلس التنفيذي على الإنترنت على العنوان: www.undp.org/execbrd.

٦ – ووافق المجلس التنفيذي في مقرره ٢٠٠٤/١٥ على الجدول الزمني التالي لدورتيه المقبلتين في عام ٢٠٠٤:

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٤: ١٤ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (جنيف)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤: ٢٠ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

٧ - وفيما يتعلق بتقديم التقارير إلى الدورة السنوية للمجلس التنفيذي، قام مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الموارد والشراكات الاستراتيجية بإبلاغ الوفود بأن التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ٢٠٠٣ سيقدم معلومات إجمالية تحليلية عن النتائج والإنجازات التي حققتها البرامج، وسيركز على الوضع النهائي لخطط عمل مدير البرنامج للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٨ - وأضاف قائلا إنه بناء على طلب المجلس التنفيذي، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بتزويد المجلس بمقترحات مشتركة بشأن هيكل متسق لتقديم التقارير لغرض إعداد التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، وهو الهيكل الذي سيحدد نمط تقديم التقارير في المستقبل حال موافقة المجلس عليه.

البيان الذي أدلى به مدير البرنامج

٩ - استهل مدير البرنامج بيانه أمام المجلس التنفيذي بالإشادة بذكرى الموظفين الذين وافتهم المنية وهم في خدمة البرنامج، وأعاد تأكيد التزامه باتخاذ التدابير اللازمة لحماية الموظفين في الميدان.

١٠ - وطلبت الوفود أن توفَّر لها في الدورات المقبلة بصورة مسبقة نسخة مطبوعة من بيان مدير البرنامج أمام المجلس التنفيذي بما يتيح إجراء مداولات أشد تركيزا.

١١ - وأثنت الوفود على مدير البرنامج لبيانه الاستهلالي الذي اتسم بالإيجاز والوضوح، والذي حدد بطلاقة التحديات الرئيسية التي تواجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنوات المقبلة. وشعرت الوفود بالتشجيع بوجه خاص بما وصفته بالاستراتيجية والتنبؤ اللذين ينمان عن عمق الرؤية فيما يتعلق بعمل البرنامج على مدى العقد المقبل حتى الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥.

١٢ - وأعربت الوفود عن اتفاقها في الرأي مع مدير البرنامج فيما يتعلق بالتركيز على عدد من المجالات الرئيسية اللازمة لضمان استمرار وتعزيز ملاءمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيئة دولية سريعة التطور. وتشمل هذه المجالات تعزيز العلاقة المتآزرة بين ورقات استراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية؛ ووضع تحديد واضح لخطوط إنتاج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تنمية القدرات؛ والتعامل مع البلدان التي تواجه أزمات والبلدان في حالات ما بعد الصراع؛ والمشاركة مع القطاع الخاص في تحقيق الأهداف

الإنمائية للألفية؛ وتعزيز أدوار وقدرات نظام المنسق المقيم. وأضافت هذه الوفود أن النجاح في تنمية القدرات يرتبط ارتباطا وثيقا ببرنامج التبسيط والمواءمة.

١٣ - ورأت وفود كثيرة أن مدير البرنامج حدد على نحو صحيح الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها أحد مجالات التركيز الحاسمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكررت الدعوة إلى تعزيز الجهود المبذولة لبلوغ أهداف عام ٢٠١٥. ودعت إلى مواصلة العمل في إقامة شراكات مع القطاع الخاص، قائلة إن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا فريدا كجهة للربط الشبكي والاتصال والتنسيق في مجال الأنشطة الإنمائية.

١٤ - وشددت الوفود أيضا على الصلة بين تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا. وشددت على أهمية إدراج بند في جدول أعمال الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي بشأن تنفيذ توافق آراء مونتيري، وأكدت أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يسهم في تقييم التقدم المحرز في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في الجمعية العامة.

١٥ - وأبرزت الوفود التحديات التي تواجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودعته إلى توخي اليقظة في رصدها. وفي سياق الجهود المبذولة، على سبيل المثال، لاتباع نهج إقليمي، ينبغي للبرنامج أن يتجنب وضع نهج جديدة في مختلف المناطق. ولدى النظر في تحويل بعض البلدان من وضع الحصول على المساعدة من أجل الإغاثة إلى المساعدة من أجل التنمية، ينبغي للبرنامج أن يضع برامج أوثق صلة بالمراحل الانتقالية. وأعربت بعض الوفود عن ضرورة قيام البرنامج بمواصلة الجهود المتصلة بتعبئة الموارد من أجل البلدان التي تواجه أزمات، ومواصلة عمليات تقييم الاحتياجات وعقد المؤتمرات الخاصة بها.

١٦ - وأحاطت الوفود علما بالجهود المتواصلة التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتبسيط ومواءمة نظام المنسق المقيم، وأثنى كثير منها على ما يتمتع به ممثلو البرنامج لديها من مكانة ممتازة فيما يتعلق بأنشطة الاتصال والتفكير الخلاق والتفاعل العملي داخل بلدانهم.

١٧ - وردا على هذه التعليقات، طمأن مدير البرنامج المجلس التنفيذي إلى أن الجهود التي يبذلها البرنامج في سبيل الأخذ بنهج إقليمي لن تضر بالإدارة المركزية. وشدد على أن الجهود التي تبذلها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية هي من القضايا المستمرة والحاسمة بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وقال إنه يسلم بالحاجة إلى تعزيز العمل الإيجابي للبرنامج في مجالات أوسع نطاقا استنادا إلى خطوط إنتاجه، ولاحظ أن عهد الأخذ ''بنهج جزئي'' إزاء التنمية قد انقضى.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – التقييم

١٨ – وجهت الوفود الشكر إلى مدير مكتب التقييم للعرض الذي قدمه بشأن هذا البند، وإلى مدير البرنامج المعاون للعرض الذي قدمه بشأن رد الإدارة على تقارير تقييم الأهداف الإنمائية للألفية (DP/2004/3).

١٩ – ورحبت الوفود بالتقرير باعتباره حافزا على إدخال التحسينات وتتبع التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ورأت أنه ينبغي اتخاذ نهج عملي حيث أن الدول تتباين في مواردها وفي قدراتها على إعداد التقارير. وأعربت بعض الوفود عن الحاجة إلى تجنب الازدواجية، ودعت إلى إيجاد رابطة أقوى بين الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر. وكان هناك طلب بأن يقدم البرنامج الإنمائي تقريرا إلى الدورة السنوية المعقودة في حزيران/يونيه بشأن سبل تحسين الإحصاءات، وأن يقدم مقترحات بشأن القيام باستجابات إدارية أقوى في المستقبل. واستفسر أحد الوفود عن السبب في احتواء التقرير على قدر ضئيل من المعلومات عن القضايا الجنسانية، واقترح وضع شكل موحد للإبلاغ عن الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بإنشاء شراكة عالمية من أجل التنمية. وأكد وفد آخر على ضرورة التزام الحيطة لدى مناقشة الهدف ٨ نظرا لاختلاف نظرة البلدان إلى أهدافه ومقاصده.

٢٠ – وأكد مدير مكتب التقييم، ومدير البرنامج المعاون، ورئيس الفريق المعني بالفقر بمكتب سياسات التنمية، أكدوا للوفود أن البرنامج الإنمائي يبذل جهدا شاقا من أجل مواءمة ورقات استراتيجيات الحد من الفقر مع الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه تم إنشاء لجنة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية تقوم بانتظام بإبلاغ الأمين العام بشأن آخر التطورات في هذا الشأن. وأكدوا أن البرنامج الإنمائي يعطي أولوية عليا لزيادة الوعي بهذه الأهداف في جميع أرجاء منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما بالنسبة للمنسقين المقيمين، من أجل ضمان الدخول بهذه الأهداف إلى طور التنفيذ على المستوى القطري.

٢١ – واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٤/٩ بشأن رد الإدارة على تقارير تقييم الأهداف الإنمائية للألفية.

ثالثا – الإطار التمويلي المتعدد السنوات

٢٢ – شكرت الوفود مدير البرنامج المعاون على العرض التفصيلي الدقيق الذي قدمه إلى المجلس التنفيذي عن المقترحات بشأن تقديم التقارير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات (DP/2004/4). وأكد عدد من الوفود على أهمية الإطار التمويلي المتعدد السنوات كإطار موحد للأداء، وأعربوا عن تأييدهم لما يعتزم المجلس القيام به من الاستعانة بهذا الإطار في التخطيط الاستراتيجي والمراقبة في البرنامج الإنمائي. وأعرب عن رأي مفاده أن المقترحات المتعلقة بتقديم التقارير ينبغي أن ينظر إليها في إطار هذا السياق العام.

٢٣ – وأعربت وفود عديدة عن تأييدها القوي للمقترحات المتعلقة بتقديم التقارير، وعلقت على المنهجيات المتطورة و ''القاطعة'' التي استخدمت في إعداد المقترحات بغرض التركيز على العناصر الأساسية اللازمة من أجل المراقبة الفعالة من جانب المجلس التنفيذي على الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وحث عدد من الوفود الصناديق المرتبطة بالبرنامج الإنمائي، وبخاصة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية، على النظر في المنهجيات التي يتبعها البرنامج الإنمائي، ومحاولة المواءمة بين النُّهج قدر الإمكان. والتمس البعض معلومات عن الروابط بين الإطار التمويلي المتعدد السنوات وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في حين رأى آخرون أنه سيكون من المفيد تقديم المزيد من الإيضاح عن الفرق بين النواتج والمدخلات.

٢٤ – وسلمت وفود عديدة بأنه ينبغي النظر إلى المقترحات المتعلقة بتقديم التقارير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات باعتبارها 'عملية مستمرة' في سياق النهج العام المحدد في المقترحات. والأمر متروك للبرنامج الإنمائي لكي يضع النقاط المرجعية والمؤشرات التفصيلية لوضع هذا النهج موضع التنفيذ، على ألا تغيب عن البال ضرورة وضع إطار يتسم بالمرونة الكافية على نحو يكفل التكيف مع البيئة الإنمائية الدائبة التغيير. وضمن التعليقات المحددة التي أبديت كانت هناك دعوة إلى عدم التضحية بتوفير المعلومات الموضوعية الكافية نتيجة للجهود المبذولة للحفاظ على الإيجاز والوضوح في تقديم التقارير. وأشارت الوفود إلى الطابع المفاهيمي المتطور والتقني لمنهجية تقديم التقارير، ودعت مع ذلك إلى التزام الحيطة من أن يؤدي ذلك إلى وضع أعباء إضافية تتعلق بتقديم التقارير على كاهل المكاتب القطرية والنظراء الوطنيين. وردا على ذلك، كرر مدير البرنامج المعاون التأكيد على أن التبسيط وسهولة التنفيذ ستكون لهما الأهمية المطلقة في هذا الصدد. وأبدى عدد من الوفود اهتماما بالاشتراك في المشاورات، على أساس رسمي، مع سير هذه العملية قدما.

٢٥ - وأعربت الوفود عن تقديرها للتمييز الذي تضمنه التقرير بين مفهومي الفعالية التنظيمية والفعالية الإنمائية. وفي هذا الصدد، طلبت الوفود إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل قياس أثر أنشطة البرمجة التي يضطلع بها على المستوى القطري في الأجل الطويل.

٢٦ - وطلبت بعض الوفود تقديم إيضاح بشأن إلغاء التقرير المستقل المقدم إلى المجلس التنفيذي عن الصناديق الاستئمانية المواضيعية، بالنظر إلى ما رأته هذه الوفود من أهمية لهذا التقرير. وطُلب إلى البرنامج الإنمائي أن يكفل حصول المجلس على المعلومات الكافية، كمًّا ونوعا، بشأن الصناديق الاستئمانية المواضيعية.

٢٧ - وطلبت بعض الوفود تزويد المجلس التنفيذي في دورته السنوية في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بمخطط، أو ''نموذج''، للتقرير السنوي الذي يركز على النتائج. وأعربت أيضا عن أملها في أن يتضمن التقرير المقبل الذي يركز على النتائج، لعام ٢٠٠٥، مزيدا من المعلومات عما يضطلع به البرنامج الإنمائي من أعمال من أجل تعزيز نظام المنسقين المقيمين. وطُلب أيضا أن يتضمن التقرير الذي يركز على النتائج ردا من الإدارة على القضايا التي يثيرها البرنامج الإنمائي في تلك الوثيقة.

٢٨ - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها عموما للنهج التشاركي والتشاوري الذي اتبعه البرنامج الإنمائي في وضع تلك المقترحات، وبخاصة ما تعكسه من شواغل لدى أعضاء المجلس التنفيذي. وأعرب عن الأمل والرجاء في استمرار العملية على نفس المنوال في المستقبل.

٢٩ - وأحاط مدير البرنامج المعاون علما بالتعليقات الإيجابية على المقترحات المتعلقة بتقديم التقارير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وأقر بضرورة المواءمة بين مختلف وثائق الإطار التمويلي، وربط الإطار بالأهداف الإنمائية للألفية.

٣٠ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٤/١ عن المقترحات بشأن تقديم التقارير عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

رابعا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٣١ - أثنت الوفود على المديرة التنفيذية لبيانها المتسق والغني بالمعلومات الذي عرضت فيه إطار التمويل المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/2004/5)، والتقرير عن التقدم المحرز والثغرات والدروس المستفادة فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/2004/CRP.3).

٣٢ - وأعربت الوفود عن تأييدها للعمل الراسخ الذي يضطلع به الصندوق، ولاحظت الصلة بين جهوده الجارية، ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والأهداف الإنمائية للألفية. وفي إطار التأكيد على ملكية البلدان للبرامج، أشير إلى أن البرامج المتصلة بنوع الجنس لا ينبغي تقديمها إلا بناء على طلب البلدان.

٣٣ - وأعادت الوفود تأكيد الدور المركزي للمرأة في الأنشطة الإنمائية، وشددت على أن أي سياسة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة دون مراعاة للبعد الجنساني سيكون مآلها الفشل. وأكد أحد الوفود على الدور الذي لا مثيل له والذي يقوم به الصندوق في مجال الدعوة، مضيفا أن الدعوة، مع ذلك، لا تغني عن قيام الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بتعميم المنظور الجنساني في كافة الأنشطة الرئيسية. وطلب أحد الوفود معلومات أخرى عن الكيفية التي يعتزم الصندوق اتباعها لتعزيز دوره كعامل حفاز في المستقبل. وتساءل الوفد نفسه عما إذا كانت المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة تسعى بانتظام إلى الاستفادة من الخدمات التي يقدمها الصندوق أم أن هذه الخدمات في حاجة إلى الترويج لها.

٣٤ - وأعربت وفود عديدة عن تأييدها التام لمجالات تركيز عمل الصندوق على النحو المحدد في الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ودعت بلدان كثيرة، سواء من البلدان المانحة أو بلدان البرنامج الإنمائي، إلى مواصلة دعم الصندوق عن طريق تزويده بالموارد اللازمة له للاضطلاع بأعماله. وطلب أحد الوفود تحقيق توازن أفضل بين الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية)، بينما رأى أحد الوفود على الأقل أن مجالات التركيز عامة بعض الشيء، وطلب من البرنامج الإنمائي جعلها أكثر تحديدا.

٣٥ - بيد أن وفودا كثيرة شددت على أن الموارد وحدها لن تحقق النتائج المرجوة. وأكدت هذه الوفود على أنه ينبغي لجميع المنظمات التابعة للأمم المتحدة أن تنسق جهودها لضمان تنفيذ البرامج المتصلة بقضايا الجنسين، على أن تخضع كل وكالة للمساءلة بصورة فردية.

٣٦ - وشددت الوفود على ضرورة قيام الصندوق بتوفير المساعدة التقنية وبناء القدرات الوطنية في مجال القضايا المتصلة بالجنسين، وبخاصة على المستوى التشريعي. وذكر أحد الوفود أن مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية الموجودة في مختلف أنحاء منظومة الأمم المتحدة تتطلب أيضا مزيدا من المعارف والتدريب في مجال القدرات لكي توفر المشورة المناسبة.

٣٧ - ودعا عدد من الوفود إلى أن يقوم الصندوق بتوسيع نطاق شراكاته مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة لغرض توسيع نطاق تغطية الأنشطة التي يقوم بها ونطاق قاعدة تمويله. واعتبر اثنان من الوفود أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة هو وكالة 'للحاضر والمستقبل'، وينبغي له أن يواصل أعماله للتأثير بصورة إيجابية على حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة، ولتعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني على الصعيد العالمي.

٣٨ - ورأت بعض الوفود أنه ينبغي للمجلس التنفيذي أن يركز بمزيد من الاهتمام في الدورات المقبلة على القضايا المتصلة بالجنسين. وحثوا الصندوق على زيادة التعريف بتقاريره، كما حدث بالنسبة لتقرير ''المرأة والحرب والسلام''، وطلبوا مزيدا من الإيضاحات حول الطريقة التي ينشر بها الصندوق معارفه في أرجاء منظومة الأمم المتحدة. وأشار أحد الوفود إلى أن تحسين تقديم التقارير بصورة منتظمة من شأنه أن يساعد على ضمان استقرار التبرعات من البلدان المانحة.

٣٩ - وأشار أحد الوفود إلى أن الصندوق يستمد ولايته من المجلس التنفيذي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة. وأكد على أن السعي إلى إشراك مجلس الأمن في أنشطة الصندوق لن يكون، في ضوء ذلك، بالأمر المناسب. وعلى الرغم من ذلك، يرى الوفد بضرورة تعزيز الدور الذي يقوم به الصندوق داخل منظومة الأمم المتحدة.

٤٠ - وطلب أحد الوفود مزيدا من الإيضاحات حول كيفية رصد الصندوق لأنشطته البرنامجية على المستوى الميداني لضمان تنفيذها وتحقيق نتائج إيجابية لها.

٤١ - وأكدت الوفود أيضا على أهمية إدماج القضايا الجنسانية في جداول أعمال مفاوضات السلام، وعمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع، مشيرة إلى الدور النموذجي الذي اضطلع به الصندوق في أفغانستان وعن طريق الصندوق الاستئماني للأمن الإنساني.

٤٢ - وردا على هذه التعليقات، شكرت المديرة التنفيذية المجلس على ما يقدمه من دعم وتوجيه، وأكدت أن الصندوق سيواصل تركيزه على إقامة الشراكات الاستراتيجية والفعالة في المجالات التي يحظى فيها بميزة نسبية. وأكدت أيضا على ما يقوم به الصندوق من دور ابتكاري وحفاز مما سيساعد على مواصلة تدعيم الأسس التي يقوم عليها تمكين المرأة. وسلمت أيضا بأنه لا بد من تنمية الشراكات، بما فيها الشراكات مع القطاع الخاص، بما يؤدي إلى توسيع قاعدة الموارد.

٤٣ - وتناولت المديرة التنفيذية أيضا دور الرجال وتزايد مشاركتهم الريادية في الدفع قدما بأعمال الصندوق. وتحدثت عن المرأة والحروب، والجهود التي يبذلها الصندوق لوضع

المعارف المتعلقة بالمرأة في مكان الصدارة، ولا سيما لدى صياغة خطط السلام. واختتمت المديرة التنفيذية بيانها بالقول بأن الصندوق يعمل من أجل وضع جدول أعمال يهدف إلى تحقيق التحول.

٤٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٤/١٠ بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

خامسا - البرامج القطرية والقضايا ذات الصلة

٤٥ - عرض الرئيس البند المتعلق بالبرامج القطرية، فأعاد التأكيد على أن البرنامج القطري، وفقا للمقرر ٢٠٠١/١١، يتم إقراره في كل دورة من الدورات العادية الأولى التي تعقد في شهر كانون الثاني/يناير على أساس عدم الاعتراض وبدون عرضه أو إخضاعه للنقاش، ما لم يقم خمسة أعضاء من أعضاء المكتب بإبلاغ الأمانة خطيا قبل الاجتماع أنهم يودون عرض برنامج قطري معين على المجلس التنفيذي.

٤٦ - وأقر المجلس التنفيذي، على أساس عدم الاعتراض، البرامج القطرية للاتحاد الروسي وإكوادور وباكستان وبنن وبولندا وتايلند وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وسيراليون وكرواتيا وكينيا وليتوانيا والنيجر.

٤٧ - ووفقا للممارسة المعتادة، أحاط المجلس علما بتمديد إطار التعاون القطري الثاني لكل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا لمدة سنة واحدة، وبالتمديد الأول لإطار التعاون دون الإقليمي لبلدان منظمة دول منطقة شرق البحر الكاريبي وبربادوس، التي أقرها مدير البرنامج. كما أقر المجلس تمديد إطار التعاون القطري الثاني لغيانا لمدة سنتين والإطار الثاني من أطر التعاون التقني بين البلدان النامية لسنة واحدة.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٤٨ - بالنسبة لتمديد إطار من أطر التعاون القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، طلبت ثلاثة وفود من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل على أن تكون الترتيبات التي يتخذها في مجال الرصد وافية بحيث يتعذر استخدام الموارد لأي أغراض أخرى لا تتوخاها المشاريع. وأعرب أحد الوفود عن أسفه لعدم تضمن البرنامج أي رصد لحقوق الإنسان. كما طلبت وفود إبقاء المجلس التنفيذي على علم بالترتيبات التي تتخذ لرصد المساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٤٩ - ورد مدير البرنامج المساعد، مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، على تعليقات الوفود على طلب تمديد إطار التعاون القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستيضاحاتها بشأنه. فأعلن أن نظام الرصد التابع للبرنامج الإنمائي بدأ يعمل بالفعل وأن التدابير تتخذ لتعزيزه. فبالنسبة لفترة تمديد البرنامج، ينفَّذ تدبير رئيسي ألا وهو أن جميع المقترحات المتعلقة بمشاريع سيجري فحصها وإقرارها في المقر في نيويورك. كما أكد للوفود أن الأموال المخصصة للبرامج التي ينفذها البرنامج الإنمائي تستخدم حصرا للاضطلاع بعمليات إنسانية وإنمائية، ضمن حدود إطار التعاون القطري الذي تم إقراره لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأكد للوفود أن البرنامج الإنمائي يأخذ رصد أنشطة إطار التعاون التقني في هذا البلد ببالغ الجدية.

بعثة التقييم في ميانمار

٥٠ - أحاط المجلس التنفيذي علما ببيان مدير البرنامج المساعد، مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، الممثل المقيم، الذي عرض فيه مذكرة من مدير البرنامج عن تقديم المساعدة إلى ميانمار (DP/2004/8). وسلطت هذه المذكرة الضوء على التحديات الاستراتيجية الرئيسية والتوصيات التي حددتها البعثة المستقلة التي زارت ميانمار في عام ٢٠٠٣ لتقييم مبادرة التنمية البشرية.

٥١ - ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في محدودية نطاق الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في ميانمار. فمع أن مشاريع مبادرة التنمية البشرية لا تزال تُحدِث في الوقت الحاضر أثرا إيجابيا في حياة أكثر الشرائح استضعافا ومعاناة في البلد، لم تتجاوز نسبة السكان الذين تمكن البرنامج الإنمائي من بلوغهم، بفعل موارده المحدودة، زهاء ٣ في المائة. ودعا الممثل المقيم إلى توسيع رقعة أنشطة مبادرة التنمية البشرية جغرافيا، جنبا إلى جنب مع تهيئة بيئة سياسية مؤاتية وتقديم المجتمع الدولي المساعدات لتلبية احتياجات الفقراء الشديدة في البلد.

٥٢ - وأعربت الوفود عن ارتياحها لمواصلة تنفيذ البرنامج الإنمائي أنشطته في ميانمار بما يتفق تماما مع المهام الموكلة إلى كل من مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي على التوالي. وأعربت عن تقديرها للبرنامج الإنمائي على ما يضطلع به من أنشطة في مجال مبادرة التنمية البشرية وأقرت بضرورة زيادة التعاون الدولي وتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية التي ينبغي أن توازيها موارد إضافية. وفي هذا الصدد، أعادت وفود التأكيد على تأييدها الإطار الاستراتيجي الذي اقترحته الأمم المتحدة لزيادة المساعدات الإنسانية والذي يوضع في صيغته النهائية حاليا، وعلى اهتمامها به.

٥٣ - وفي حين نوهت بعض الوفود بالمعايير التي يعتمدها البرنامج الإنمائي لتقديم مساعداته، فإنها أقرت أيضا بأهمية التوصية التي قدمتها بعثة التقييم والتي مؤداها أن البرنامج الإنمائي، في مركز يهيئ له على نحو أفضل العمل على إيجاد بيئة سياسية تدعم التنمية التي تصب في مصلحة الفقراء. وفي هذا الصدد، ذكرت هذه الوفود أن من شأن هذه البيئة أن توفر أساسا سليما يستند إليه لإدامة أنشطة مبادرة التنمية البشرية التي تنفذ حاليا، بما فيها تقديم القروض الصغيرة والدراسات الاستقصائية والتقييمات الشاملة للفقر التي تُعد حاليا في إطار المرحلة الرابعة من مراحل مبادرة التنمية البشرية.

٥٤ - ولاحظ وفدان، أن الفقرة ٤ من مشروع المقرر ينبغي أن تتضمن عبارة ''وتنفيذ'' بعد لفظة ''مراعاة''، وتعديل النص وفقا لذلك بحيث يعكس بدقة النقاشات التي دارت بين الوفود. غير أن وفدا آخر اعترض على إدخال أي تعديل بحجة أن الوفود قد سبق أن اتفقت على النص النهائي الذي قُدم إلى مجلس الإدارة بكامل هيئته. وأخيرا، اعتمد المجلس التنفيذي المقرر، آخذا في الاعتبار تعليقات الوفود الثلاثة.

٥٥ - وأعرب أحد الوفود عن ضرورة توخي الحذر إزاء استحداث إطار قانوني وتنظيمي لدعم الفقراء، وارتأى أنه من الأفضل القيام بذلك بطريقة تتواءم مع خريطة الطريق التي تضعها الحكومة. كما أعربت بعض الوفود عن تقديرها للجهود التي يبذلها الممثل المقيم لتعزيز الحوار مع المجتمع الدولي. وأثنت على آلية الفريق المواضيعي الموسع الذي شُكل لمعالجة مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلد. وشجعت البرنامج الإنمائي على استكشاف نماذج مماثلة يتم اعتمادها لتوسيع نطاق المساعدة في مجالات أخرى.

٥٦ - وأخيرا، وعلى النحو المشار إليه في بيان مدير البرنامج المساعد، أحاطت الوفود علما بأن الأنشطة التنفيذية لن تنتهي في عام ٢٠٠٤ على النحو المتوخى أصلا في مقرر المجلس التنفيذي ١٥/٢٠٠١، بل في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ، وذلك بسبب التأخر الذي تعذر تفاديه في بدء مشاريع المرحلة الرابعة من مبادرة التنمية البشرية.

٥٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠٠٤ بشأن تقديم المساعدة إلى ميانمار.

سادسا – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٥٨ – وجهت الوفود شكرها إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على عرضه التقريرين المتعلقين بتنفيذ ميزانية عام ٢٠٠٣ (DP/2004/6) وتنفيذ عملية التغيير لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2004/7). وأعربت من جديد عن دعمها للجهود التي يبذلها هذا المكتب لإدارة التغيير وعن تقديرها لما يتحلى به من روح جديدة تقوم على المبادرة.

٥٩ – ورحبت الوفود بالأداء المالي الإيجابي للمكتب في عام ٢٠٠٣، ولاحظت بعين الرضا أن المكتب يرحِّل إلى عام ٢٠٠٤ رصيدا تشغيليا يبلغ ١٦,٦ مليون دولار. كما رحبت بعملية إعادة تنظيم العمليات التي يقوم بها المكتب وجعلها لا مركزية، وبالمكاسب المتوقع جنيها من نظام تخطيط الموارد – نظام أطلس (Atlas) – والإنشاء المرتقب لوظيفة مدير خدمات الدعم من الرتبة مد – ٢، وذلك على النحو الذي أقرته لجنة التنسيق الإداري.

٦٠ – وأعربت وفود عديدة عن تفاؤلها الحذر بمستقبل المكتب غير أنها أبدت رغبتها في مواصلة الحوار بشأن توسيع نطاق المهام التجارية الموكلة إليه. وأعربت وفود عديدة عن تأييدها إقامة علاقة مباشرة بين المكتب والمصارف الإقليمية، على الرغم من تساؤل أحد الوفود عن مدى إيجابيات هذا الأمر وسلبياته. وأعرب أحد الوفود عن تحفظاته إزاء عمل المكتب مباشرة مع الحكومات.

٦١ – وطلبت عدة وفود تزويدها في الدورة السنوية التي سيعقدها المجلس التنفيذي في شهر حزيران/يونيه بآخر البيانات المالية وتقديرات الميزانية. وطلب أحد الوفود من المكتب بيان المهام الموسعة الموكلة إليه وإيضاح الطرائق التي ستتبع لإنشاء آلية جديدة لتحديد التكاليف، وعرض ما يتعلق بها من مقترحات تكفل تحصيل تكاليف تنفيذ المشروع بكاملها ووصف هيكلية المكتب التنظيمية الجديدة وتقديم معلومات إضافية عن دور مدير خدمات الدعم الذي اقترح إنشاء وظيفة جديدة له.

٦٢ – ورد المدير التنفيذي على بعض التساؤلات التي أثيرت أثناء المداولات. فشدد بشكل خاص على ضرورة إعادة النظر بالحافظات المالية بشكل مكثف وكسب العقود التجارية السريع وتشكيل فريق إداري جديد وكمّ الموارد الكبير المطلوب لتنفيذ عملية التغيير، خاصة ما يتعلق منها بنقل الموظفين إلى إدارات أخرى وإعداد بيانات بمؤهلاتهم وخبراتهم. وأشار إلى أن المكتب، علاوة على الخدمات الاعتيادية التي يقدمها، يفيد من حالات الأزمات إذ أنها تزوده أيضا بفرصة تقديم الخدمات وعليه تشكل هذه الحالات فرصا لتوليد الإيرادات.

وفي ما يتعلق بالموظفين، أكد المدير التنفيذي للمجلس أن المكتب يبذل ما في وسعه ليكون شفافا وليساعد الموظفين في مرحلة الانتقال ومعاملتهم باحترام.

٦٣ - وأنهى كلمته مؤكدا للمجلس أنه ستلبّى جميع الطلبات على المزيد من المعلومات في الدورة السنوية. وعرض توقعاته الواضحة بالنسبة لأداء المكتب في عام ٢٠٠٤ وسرد التقارير التي سيقدمها إلى المجلس في دورته السنوية التي ستعقد في شهر حزيران/يونيه، بما في ذلك تفاصيل الهيكلية التنظيمية الجديدة وموقع الوحدات الوظيفية. ورحب أيضا بالفكرة التي اقترحها أحد الوفود المتمثلة بتخصيص مناقشة منفصلة بشأن المكتب في دورات المجلس القادمة.

٦٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣/٢٠٠٤ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

سابعا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٦٥ - ووجهت الوفود الشكر للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على تقديمه معلومات مستكملة إلى المجلس بشأن الأنشطة الحالية استنادا إلى توصيات مجلس مراجعي الحسابات، بما في ذلك إنشاء فريق استراتيجي استشاري لحيازة الأعمال لوضع استراتيجية متوسطة الأجل لأعمال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وفريق استراتيجي استشاري لمعالجة قضايا استرداد التكاليف وتحسين المنهجية لنظام يتسم بقدر أكبر من الشفافية لحساب تكلفة الخدمات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأحاطوا علما أيضا بتنفيذ النظام المتكامل القائم على الإنترنت لتخطيط موارد المؤسسات (Peoplesoft) وفرص تحسين الرقابة والفعالية في مجال إدارة الموارد، وأدوات أفضل لمتابعة المشاريع وتحسين قدرات الإبلاغ.

٦٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمتابعة التقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠٠١-٢٠٠٢ (DP/2004/10).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦٧ - الوفود وجهت الشكر لمدير البرنامج المساعد على تقديمه تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (DP/2004/11). وأكد أحد الوفود، بالنيابة عن عدد من الوفود، على أهمية اتخاذ إجراءات كافية وملائمة من حيث الوقت لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وطلب الوفد تقديم إيضاحات بشأن عدد من التوصيات المعلقة بشأن حالة اتفاقات مستوى الخدمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فضلا عن اتفاقات مستوى الخدمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لخدمات الدعم المركزية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذه المنظمات؛ ووضع استراتيجية لمنع الاحتيال؛ واستكمال دراسة التكاليف للنظام الطبي بعد نهاية الخدمة. وارتأى أحد الوفود أنه ينبغي أن تركز التقارير على التوصيات الأكثر أهمية.

٦٨ - وردا على هذه التعليقات، أكد مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب التنظيم، من جديد للوفود بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يولي أولوية عليا لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وقال إن المنظمة اعتمدت نظام تخطيط موارد المؤسسات، وقال مفسرا، إن ذلك تم بصورة جزئية لتمكين المنظمة من الحصول على معلومات أفضل وملائمة من حيث الوقت استجابة لطلبات مجلس مراجعي الحسابات. وأكد بأن النكسات في تنفيذ التوصيات هي بصورة أساسية مسألة تتعلق بتوقيت التقارير المتعلقة بالتنفيذ على الصعيد الوطني، ولا تعزى إلى عدم مراقبة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأكد بأن المنظمات قد وقعت بالفعل على اتفاق مستوى الخدمة وأن البنود المعلقة المتبقية هي بنود معقدة تنطوي على مبادرات مشتركة بين الوكالات وتتطلب بذل المزيد من الجهود أكثر مما كان متوخى لها أصلا.

٦٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٤/٤ بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٧٠ - قدمت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، (لشؤون الإدارة) تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان المعنون متابعة لتقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2004/1).

٧١ - وأكدت الوفود على أهمية الإسراع في متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات كما أكدت على ضرورة تقديم حسابات كاملة عن الأموال التي يقدمها المانحون والتي استخدمت لأغراض محددة مقصودة. وتساءلت الوفود عما إذا كانت اتفاقات مستوى الخدمة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أبرمت وسألت عن حالة خطة منع الاحتيال.

٧٢ - وأكدت نائبة المديرة التنفيذية (شؤون الإدارة) على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يأخذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بجدية بالغة، بما في ذلك متابعة تنفيذها مع المكاتب القطرية. وقالت إن التركيز قد انصب على المساءلة التي تعد مكونا رئيسيا لممارسة تحول الصندوق والأولويات السنوية للمنظمة. وأشارت إلى أنه جرى التوقيع على جميع اتفاقات الخدمة التي كانت معلقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وركزت مديرة شعبة خدمات الرقابة، في صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن الجهود المشتركة بين الوكالات والرامية إلى وضع استراتيجية لمنع الاحتيال تعد ممارسة معقدة ومن المتوقع أن تكتمل بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٤. وأبلغت المجلس التنفيذي أيضا بأن الإجراءات المتصلة بغالبية توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ قد اكتملت أو أنها على وشك أن تكتمل.

٧٣ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٤/٢٠٠٤ بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان: تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.

ثامنا - التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧٤ - أعربت الوفود عن الشكر لمدير البرنامج المساعد على عرضه لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2004/4-DP/2004/12). وأثنت على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديمه تقريرا واضحا وموجزا، مع التأكيد على ضرورة إعداد المزيد من التحاليل الدقيقة جدا. وتساءل أحد الوفود عن عدم إدراج جزء في التقرير عن التعاون فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية.

٧٥ - وبصدد التأكيد على أهمية ضمان وجود قاعدة موارد قوية، أساسية وغير أساسية، على حد سواء، أعربت الوفود عن القلق إزاء زيادة الأموال (غير الأساسية) الأخرى بدرجة أسرع من زيادة الأموال العادية (الأساسية)، وطلبت تأكيدات تفيد بعدم وجود مشاكل بصدد هذه الحالة. وطلبت تقديم إيضاحات تتعلق بالزيادة التي حدثت في تذبذبات العملات

المحلية، وتساءلت عما إذا كان ذلك نتيجة للتضخم أم لعوامل أخرى. وسألت أيضا عما إذا كانت نسبة الـ ٣٨ في المائة من الموارد الأساسية المخصصة لتخفيف حدة الفقر ستظل كما هي في المستقبل.

٧٦ - وتساءل أحد الوفود قائلا إن متابعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمؤتمرات الدولية تقتصر فيما يبدو على الأهداف الإنمائية للألفية، وتساءل عما إذا كانت الأهداف الإنمائية للألفية تشمل بالفعل كامل نطاق القضايا التي أثيرت في تلك المؤتمرات التي تهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأكد وفد آخر على أهمية الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة لأقل البلدان نموا، وأضاف قائلا بأن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية ضرورية لبرامج تنظيم الأسرة وبصفة خاصة لبرامج الصحة الإنجابية.

٧٧ - وتساءلت بعض الوفود، عما إذا كان بمستطاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل العمل بقوة لتحقيق التواؤم مع ورقات استراتيجية الحد من الفقر ويواصل تعزيز عمل المنسق المقيم فيما بين منظمات الأمم المتحدة. وأكد أحد الوفود على أهمية تحقيق التبسيط والاتساق في الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لعام ٢٠٠٤. وحثت هذه الوفود منظمات الأمم المتحدة على الاضطلاع بدفعة مالية قوية لمساندة الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لضمان تحقيق المزيد من الإصلاحات.

٧٨ - وطلب أحد الوفود تقديم المزيد من الإيضاحات بشأن المكتب المسؤول عن تقييم الإدارة على أساس النتائج ضمن مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وما هو عدد مرات إعداد التقييمات، وهل أجريت تقييمات في جميع البلدان التي يعمل فيها البرنامج، وهل ترتبت نتائج على الموارد أم لا.

٧٩ - وردا على هذه التساؤلات، قدم مدير البرنامج المعاون استعراضا لحالة الموارد. وفيما يتعلق بنفقات البرنامج، قال إنه بالرغم من انخفاض الموارد الأساسية عن الهدف المحدد للإطار التمويلي المتعدد السنوات لعام ٢٠٠٣، إلا أن التمويل لم يتقلص في الحقيقة. وأشار أيضا إلى مكتبين تابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولين عن تقييم الإدارة على أساس النتائج وهما: مكتب التنظيم للعمليات المالية وفريق دعم العمليات للبرمجة. وفيما يتعلق بتبسيط واتساق جدول الأعمال، ذكر أن المنظمة ملتزمة بقوة بإحراز تقدم هام في هذا المجال. وأكد أيضا للوفود أن علاقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مؤسسات بريتون وودز قوية ومتنامية.

٨٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٦/٢٠٠٤ بشأن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٨١ - عرض نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرنامج) تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2004/5-DP/FPA/2004/2).

٨٢ - وأكدت الوفود على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان بحاجة إلى المزيد من الموارد الأساسية لمساعدة البلدان النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقالوا إن هناك حاجة إلى تمويل إضافي بصفة خاصة لبرامج الصحة الإنجابية. ورحبت بالجهود المبذولة لتبسيط واتساق البرنامج والإجراءات التشغيلية، بما في ذلك إصدار مذكرة إرشادية منقحة بشأن البرمجة المشتركة. وأثنت على الأعمال التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان بصدد توحيد المنظور الجنساني، بما في ذلك مشاركة الذكور، فضلا عن اتباع نهج يتصف بالحساسية من الناحية الثقافية تجاه البرمجة. واقترح أحد الوفود زيادة وتعزيز الإدارة على أساس النتائج. وشجعت الوفود الصناديق والبرامج على تقديم مدخلات في عملية الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات. ولاحظت بعض الوفود بأن الاجتماع المشترك بين المجلسين التنفيذيين ينبغي أن تكون له سلطة اتخاذ القرارات وينبغي النظر إلى هذه المسألة في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات.

٨٣ - وأعرب نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرنامج) عن الشكر للوفود على تعليقاتها وأحاط علما بأن الذكرى السنوية العاشرة على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من شأنها أن تهيئ فرصة لحشد الموارد، بما في ذلك الموارد من القطاع الخاص. وصرح بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعتمد على دعم المجلس التنفيذي لتحسين خطة إصلاح الأمم المتحدة. وأعرب عن موافقته على أهمية تقديم الصناديق والبرامج لمدخلات في عملية الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات.

٨٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٦/٢٠٠٤ بشأن التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تاسعا – متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨٥ – أعربت الوفود عن تقديرها لرئيسة الفريق، ولفريق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائب المدير التنفيذي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على عروضهم المتعمقة بشأن متابعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2004/13)، وطلبت عدم تناول هذه المسألة بطريقة تقليدية في اجتماعات المجلس التنفيذي.

٨٦ – وأعربت بعض الوفود عن تقديرها لأهمية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفه برنامجا ابتكاريا ولكنها طلبت تقديم بيانات أكثر وضوحا بشأن مستقبل البرنامج. وطلب أحد الوفود إعداد تقييم تطلعي بقدر أكبر بشأن أنشطة برنامج الأمم المتحدة المشترك بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز استنادا إلى توصيات مجلس تنسيق البرنامج.

٨٧ – وأكدت وفود عديدة على التعقيدات المتعلقة بتنظيم الأنشطة فيما بين المشتركين في رعاية الأنشطة، وشددت على أهمية تنسيق أنشطة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد القطري لضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من الآثار. وفي هذا الصدد، اقترحت هذه الوفود أن يطبق، على نحو أكثر صرامة، النظام الداخلي بشأن الاتساق والتبسيط. واقترح أحد الوفود أن يتبع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهجا يستند إلى حقوق الإنسان المتعددة القطاعات في جهوده الرامية إلى مكافحة هذا الوباء. ومع التأكيد على التوجيه الضروري الذي يسديه المنسقون القطريون العاملون في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلا أن هذه الوفود أشارت إلى القيادة السياسية بصفتها أفضل خط للدفاع في مكافحة هذا الوباء.

٨٨ – وأعربت الوفود أيضا عن ضرورة تكثيف أعمال برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لمكافحة الوصم والتمييز بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وطلبت تقديم المزيد من المعلومات عن الجهود التي ستبذل في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي المقرر عقدها في حزيران/يونيه.

٨٩ - وردا على ذلك، أعربت رئيسة الفريق، فريق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن الشكر للوفود على تعليقاتها وللمجلس التنفيذي على إرشاداته. واستطردت مؤكدة على خمسة مجالات تعرف أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أفضل وجه بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وهي: (أ) الأخذ بنهج فريد؛ (ب) والشراكة على صعيد الميدان؛ (ج) ورفع مستوى التخطيط الإنمائي؛ (د) وتوحيد قضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ (هـ) والروابط بين برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

٩٠ - وشرحت النهج الفريد الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على صعيد الميدان حيث صمم وأنشأ أطر عمل محددة تستند إلى احتياجات المشاريع، آخذا في الاعتبار الشبكات القانونية والاجتماعية الواسعة النطاق والمعقدة في بلد ما عند إعداد البرامج. وفيما يتعلق بالشراكة مع المجتمع المدني المحلي، قالت رئيسة الفريق إن أفرقة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المكاتب القطرية ساعدت في تحديد الدور القيادي للمشتركين في رعاية البرنامج بحيث يواجه كل منهم تحديا ليستجيب في مجالات مختلفة من التنسيق. وقدمت تفاصيل تفيد بأن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصدد ترفيع مستوى التخطيط الإنمائي وبناء القدرات - في خمسة بلدان نامية، وعلى سبيل المثال، يعمل البرنامج على تحديد وتعزيز مهارات القيادة مع منظمة العمل الدولية، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومع اتحادات تجارية محلية.

٩١ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بنشاط أيضا لإدماج الوعي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الأنشطة الرئيسية لمجالات أخرى من ممارسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساعدة الوزارات الحكومية في نشر المعرفة بشأن هذا الوباء في المجتمعات المحلية. وأبرزت أيضا الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للاتصال بالصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا على صعيد البلدان لتلبية توقعات الحكومات ومتابعة المبادئ التوجيهية التي قدمتها بصورة موجزة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص لمناعة البشرية/الإيدز. واختتمت كلمتها بإبلاغ الوفود بأن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز سيقدم المزيد من المعلومات المفصلة في الدورة السنوية للمجلس المقرر عقدها في حزيران/يونيه.

٩٢ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٤/٥ بشأن متابعة البرنامج الإنمائي لاجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٩٣ - قدمت رئيسة فرع مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير المعنون ''رد صندوق الأمم المتحدة للسكان: تنفيذ توصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز'' الصادرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (DP/FPA/2004/5).

٩٤ - ورحبت الوفود بإمكانية بحث رد الصندوق على توصيات مجلس تنسيق البرنامج بصورة منتظمة، مشيرة إلى أن من شأن ذلك أن يسهم في تمكين منظومة الأمم المتحدة من مواجهة وباء فيروس الإيدز بقدر أكبر من الاتساق والتماسك. وبعد أن شددت على أهمية التنسيق في التصدي للوباء، حثت على تعزيز التنسيق بين الجهات المشاركة في رعاية البرنامج على الصعيد القطري. وأشارت إلى ضرورة تعزيز الجانب التحليلي في التقارير المقبلة، فطلبت تضمينها استعراضات تكشف سبل التكامل والتعاضد بين الجهات المشاركة في رعاية البرنامج ومدى إسهام البرنامج في الأنشطة التي تضطلع بها تلك الجهات للتصدي لفيروس الإيدز، بما في ذلك أنشطة تصميم البرامج. وأعربت الوفود عن رغبتها في معرفة مدى قدرة الصندوق على توسيع نطاق الاستراتيجيات الوطنية للوقاية من فيروس الإيدز في إطار استراتيجيات الحد من الفقر، بما في ذلك برامج كفالة سلامة الرفالات. وفي ضوء تأنيث الوباء، شددت الوفود على ضرورة تعزيز الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية للمرأة وكفالة الاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية. وأشار بعض الوفود إلى عدم اتضاح ما إن كانت الأنشطة المبلغ عنها هي الأنشطة الجاري الاضطلاع بها أم أنها نتيجة استجابة منظمة لمقررات مجلس تنسيق البرنامج. وطلب تقديم معلومات إضافية عن متابعة توصيات مجلس تنسيق البرنامج واقترح إرفاق مقررات المجلس ذات الصلة بالتقارير المقبلة.

٩٥ - وأعربت رئيسة فرع مكافحة فيروس الإيدز التابع للصندوق عن تقديرها للتعليقات البناءة وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق سيوفر مزيدا من المعلومات خلال الدورة السنوية. وأشارت إلى وجود آليات عديدة أسهمت في ترسيخ التكامل، منها الميزانية الموحدة للبرنامج وخطة عمل البرنامج؛ وأفرقة العمل المشتركة بين الوكالات؛ وآلية الوكالة الداعية التي تتعاون في إطارها الجهات المشتركة في رعاية البرنامج لتخطيط الإجراءات، وتعقب الأنشطة، وتحسين تنسيق استجابة الأمم المتحدة؛ ونظام المنسق المقيم. وتولى الصندوق القيام بدور الداعي في مجالين اثنين هما الشباب والبرامج الخاصة بالرفالات، وترأس فرقة العمل

المعنية بنوع الجنس بالتشارك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ورغم افتقاره إلى الموارد اللازمة لتوسيع نشاطه، فقد وثق عمليات وكشف عناصر أساسية بوسع البلدان أن تعتمدها لتوسيع أنشطتها بصورة فعالة من خلال استخدام مصادر تمويلية أخرى. وشددت على أن المهمة ليست عادية مؤكدة أن الصندوق يركز الآن اهتمامه على تلبية احتياجات النساء المصابات بالفيروس في مجال الصحة الإنجابية. وأشارت إلى أن الصندوق حدد في الشهور الستة الأخيرة جهات لتنسيق جهود مكافحة فيروس الإيدز في جميع مكاتبه القطرية. كما أجرى الفريق العامل الحاسوبي المشترك بين الشعب مناقشة بشأن فيروس الإيدز على شبكة الإنترنت.

٩٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٤/٥ بشأن متابعة الاجتماع الرابع عشر لمجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة فيروس الإيدز.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

عاشرا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٩٧ - أقر المجلس التنفيذي وثائق البرامج القطرية الخاصة ببنن، وجمهورية الكونغو، وكينيا، وليسوتو، والنيجر، وسيراليون، وأفغانستان، وباكستان، وكوبا، وإكوادور.

٩٨ - وقدم نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرنامج) البرنامج المشترك بين الأقطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (DP/FPA/2004/3) واستعراض البرنامج المشترك بين الأقطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/FPA/2004/3/Add.1).

٩٩ - وأعربت الوفود عن تأييدها للبرنامج المشترك بين الأقطار للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ مشيرة إلى أنه سيثمر تجارب قابلة للتكرار سوف تمكن الصندوق من إقامة الشراكات ودعم الاستراتيجيات الوطنية الهادفة إلى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأكدت عدة وفود أهمية التعاون بين بلدان الجنوب وشجعت الصندوق على مواصلة دعمه. وأعرب أحد الوفود عن أمله في تعزيز أنشطة الصندوق مع المنظمات غير الحكومية في بلده. وشجع الصندوق على معالجة قضايا التحضر، بما في ذلك تقديم الخدمات لسكان الأحياء الفقيرة. وأكدت الوفود على ضرورة تكييف أنشطة البرنامج المشترك بين الأقطار لكي تستجيب للاحتياجات على الصعيد القطري. ورحبت بالتركيز على بناء القدرات الوطنية وتعزيز المكاتب القطرية. وشجعت تقديم تقارير في المستقبل عن أوجه الترابط بين البرنامج المشترك

بين الأقطار والبرامج القطرية. وأعربت عن سرورها للعمل على وضع خطة مفصلة للرصد والتقييم.

١٠٠ -وأعرب نائب المديرة التنفيذية (لشؤون البرنامج) عن شكره للوفود على دعمها الذي يشمل إعلان زيادة في التمويل وتعهدات متعددة السنوات. وأكد أن البرنامج المشترك بين الأقطار وضع لدعم احتياجات البرامج القطرية. وأشار إلى أن موظفي المكاتب القطرية وشركاءها سيدربون لتحسين مركز الصندوق تمشيا مع الإطار التمويلي المتعدد السنوات، والميزة النسبية للصندوق وتوجيهه الاستراتيجي. وأشار إلى أن تقديم الخدمات للمحرومين والفقراء يعتبر تحديا كبيرا في الجهود المبذولة للحد من الفقر. وشاطر الوفود رأيها الداعي إلى مواصلة دعم التعاون بين بلدان الجنوب وإقامة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية.

١٠١ -وأعربت مديرة شعبة الدعم التقني عن تقديرها للتعليقات المؤيدة وأكدت للمجلس التنفيذي أن تنفيذ البرنامج المشترك بين الأقطار سوف يسترشد بالتركيز القوي على الاستناد إلى النتائج في الإدارة والرصد والتقييم. وشددت على أن الصندوق سوف يكفل أوجه الترابط والتماسك بين البرامج الأقاليمية والإقليمية والقطرية. وأكدت أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب سيكون عنصرا قويا في البرنامج المشترك بين الأقطار مشيرة إلى أن قضايا التحضر سوف تعالج.

١٠٢ -واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٤/٨ بشأن البرنامج المشترك بين الأقطار لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

١٠٣ -وفي إثر اتخاذ المجلس التنفيذي المقرر المتعلق بالبرنامج المشترك بين الأقطار، أعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن قلقه إزاء بعض جوانب برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد ٥ سنوات. ولئن انضم لتوافق الآراء بشأن المقرر، فإنه أفاد بأن قلقه لا يزال قائما بشأنه.

حادي عشر – الإطار التمويلي المتعدد السنوات

بيان عام من المديرة التنفيذية

١٠٤ -أشارت المديرة التنفيذية في بيانها العام إلى أن العام ٢٠٠٤ يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للصندوق إذ يأتي في منتصف فترة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التي تمتد على مدى ٢٠ عاما. وأضافت أنه يعتبر أيضا العام الذي سيعزز فيه الصندوق تجسيد النظرية لمعرفة إلى أي حد حققت عملية الانتقال النتائج المرجوة منها. وأكدت على ثلاثة عوامل رئيسية من شأنها زيادة فعالية الصندوق، وهي تنفيذ التوجه الاستراتيجي الجديد

للصندوق؛ وتعزيز فعالية العمليات؛ ووضع الموظفين المناسبين في الأماكن المناسبة في الأوقات المناسبة.

١٠٥ -وأكدت المديرة التنفيذية على مشاركة الصندوق في عمليات ورقات استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية وأشارت إلى الطرق التي يساعد بها الصندوق مكاتبه القطرية على تعزيز مضامين تلك الورقات. وشددت على أهمية النهوض بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وربطه ربطا واضحا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقالت إن الصندوق يعتبر شريكا نشطا في عملية الإصلاح التي يضطلع بها الأمين العام وسيواصل جهوده لإبراز برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في البرامج الإنمائية الناشئة في الأمم المتحدة. وسلطت الضوء على بعض الأنشطة المتصلة بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومنها على الأخص التحقيق الميداني الذي أجراه الصندوق، وأعربت عن شكرها للسويد وسويسرا على ما قدماه من دعم سخي لإنجاز التحقيق الميداني وغيره من الأنشطة المتصلة بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر. ورحبت بالزيادة الملحوظة في عدد البلدان التي أعلنت دعمها للصندوق في عام ٢٠٠٣، والتي بلغت رقما تعدى كل الأرقام وهو ١٤٧ بلدا مساهما.

الإطار التمويلي المتعدد السنوات

١٠٦ -عرضت المديرة التنفيذية التقرير المتعلق بالإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (DP/FPA/2004/4).

١٠٧ -وتكلمت عدة وفود فشكرت المديرة التنفيذية على بيانها العام الذي اتسم بالشمولية والحصافة، وأشادت بالإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وأيدته تأييدا قويا. وأعربت الوفود عن تقديرها لأوجه الترابط الواضحة بين الأهداف الإنمائية للألفية وورقات استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية. ورحبت بزيادة التركيز على رسم السياسات مؤكدة على أهمية إشراك السكان في وضع السياسات الإنمائية والتخطيط الإنمائي. وأعربت عن تأييدها لمجالات تحقيق النتائج الثلاثة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات وهي الصحة الإنجابية؛ والسكان والتنمية؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأعربت الوفود عن تقديرها لإدماج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصحة الإنجابية للمراهقين ونوع الجنس في مجالات تحقيق النتائج الثلاثة. ورحبت بالتركيز على تنمية القدرات الوطنية واتباع نهج قائم على الحقوق في وضع البرامج، بما في ذلك التركيز على الثقافة.

١٠٨ -وفي إشارتها إلى مساهمة الصندوق في الحد من الفقر على نحو ما هو محدد في الإطار التمويلي المتعدد السنوات، شددت الوفود على أهمية تلبية احتياجات الفقراء والفئات الضعيفة. وحث بعض الوفود الصندوق على تعزيز دوره في مواجهة الحالات الإنسانية، بما في ذلك تعزيز إدماج الصحة الإنجابية في العمليات الطارئة والغوثية. وأكدت الوفود أهمية إقامة شراكات فعالة وشجعت الصندوق على زيادة تحديد تفاصيل شراكاتها. وحثت الشباب على المشاركة النشطة في تخطيط الأنشطة التي تهمهم وفي تنفيذها. وعرض بعض الوفود، التي أكدت أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إتاحة تجاربها للصندوق. ولفتت الوفود الانتباه إلى سلامة سلع الصحة الإنجابية وتسعير السلع وتوافرها. وأشار أحد الوفود إلى عدم الإشارة إلى أقل البلدان نموا وحث على زيادة توضيح الأنشطة المضطلع بها في تلك البلدان.

١٠٩ -وفيما أعرب أحد الوفود عن سروره لكون الاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، عنصرا رئيسيا في عمل الصندوق، أبدى قلقه إزاء استخدام مصطلح ''خدمات الصحة الإنجابية'' لأن البعض فسره على أنه يشمل الإجهاض باعتباره إحدى وسائل تنظيم الأسرة. وطلب الوفد تقديم ضمانات على أن المصطلح المستخدم في الإطار التمويلي المتعدد السنوات لا ينطوي على تأييد للإجهاض باعتباره وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة. وأشار إلى النهج القائم على ''الامتناع، والإخلاص، واستخدام الرفالات'' للوقاية من فيروس الإيدز، فشدد على الأولوية التي يكتسيها الامتناع.

١١٠ -وأشادت الوفود بوضوح وبساطة وثيقة الإطار التمويلي المتعدد السنوات ورحبت بالنهج التشاركي المتبع في وضعه. وأشادت أيضا بالتركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأكد أحد الوفود على ضرورة تجنب المشروطية. وحثت الوفود الصندوق على مواصلة التركيز على الإدارة القائمة على النتائج؛ وتعزيز القدرات الوطنية في مجالي جمع البيانات وتحليلها؛ ووضع المعايير. وأعربت عن تقديرها لتماشي الإطار التمويلي المتعدد السنوات مع ميزانية الدعم لفترة السنتين. وشددت على أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات ينبغي أن يكون جزءا أساسيا في استراتيجية لتعبئة الموارد وحثت المانحين على زيادة تبرعاتهم للصندوق، ولا سيما للموارد الأساسية.

١١١ -وأعربت عدة وفود عن قلقها من أن المساعدة المقدمة لبرامج السكان والصحة الإنجابية لا ترقى إلى أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأكدت أنه لا يمكن تحقيق أهداف المؤتمر والأهداف الإنمائية للألفية دون توافر الموارد الكافية. وشدد على أن نقص الموارد يحرم الفقيرات من النساء من فرص الاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية، مما يساهم

في ارتفاع معدلات وفيات الأمهات، ويعوق الخطوات المبذولة لمكافحة فيروس الإيدز، ويضيع المكاسب الإنمائية.

١١٢ -وأعربت المديرة التنفيذية عن شكرها للوفود على تأييدها القوي للصندوق واعترافها بمساهمته في الحد من الفقر وبناء القدرات، بوسائل شتى منها ربط الصحة الإنجابية باستراتيجيات الحد من الفقر وأولويات البرامج الوطنية. وأكدت الأهمية المركزية التي تكتسيها قضايا السكان والصحة الإنجابية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشكرت الجهات المانحة على ما قدمته من تبرعات، بما في ذلك الجهات المانحة التي أعلنت زيادات وتعهدات متعددة السنوات. وأثنت على الجهات المانحة لما قدمته من دعم للصندوق لتعزيز نهج يقوم على الحقوق ويراعي الفروق الثقافية في مجال البرمجة. وأكدت للوفود أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات لن يضع أي شروط. وسلطت الضوء على الشراكات التي أقامها الصندوق مع عدد من المؤسسات منها منظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز. وقدمت للمجلس التنفيذي تقريرا مستكملا عن الاستعراضات الإقليمية الجارية بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقالت، في معرض حديثها عن أقل البلدان نموا، إن الأولوية الممنوحة لتلك البلدان مضمنة في عمل الصندوق وفي نظامه لتخصيص الموارد. ولاحظت أن ٦٧ في المائة من موارد الصندوق قد خصصت للفئة ألف من البلدان التي تشمل أقل البلدان نموا. وأعربت عن تقديرها للعرض المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب مؤكدة الأهمية المركزية التي تكتسيها سلامة سلع الصحة الإنجابية في البرامج التي يدعمها الصندوق.

١١٣- وفيما يتعلق بالتعليق الذي أبداه أحد الوفود على مصطلح ''خدمات الصحة الإنجابية''، قالت المديرة التنفيذية إن ولاية الصندوق ومصطلحاته فيما يتعلق بالصحة الإنجابية مستقاة من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأشارت إلى الفقرة ٨-٢٥ من برنامج العمل التي جاء فيها في جملة أمور: ''ينبغي عدم الترويج بتاتا للإجهاض بوصفه وسيلة لتنظيم الأسرة''. وفيما يتعلق باتباع نهج ''الامتناع، والإخلاص، واستخدام الرفالات'' للوقاية من فيروس الإيدز، أكدت أن الصندوق قد شجع العناصر الثلاثة كلها تمشيا مع توافق الآراء على الصعيد الدولي.

١١٤- وأعربت رئيسة مكتب التخطيط الاستراتيجي عن تقديرها للتعليقات التي أبدتها الوفود وشكرتها على ما وفرته من توجيه خلال كافة مراحل عملية وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأقرت أن ثمة حاجة إلى تحسين البيانات في جميع المستويات، فضلا عن تعزيز الرصد والتقييم ووضع خطوط أساسية كافية لبلورة المؤشرات النوعية والكمية اللازمة

لقياس التقدم المحرز في تحقيق النتائج. وأكدت للمجلس التنفيذي أن الصندوق سيواصل الاستثمار في بناء القدرات والإدارة القائمة على النتائج. وقالت إن الإطار التمويلي المتعدد السنوات حافل بالقضايا الجنسانية وأشارت إلى أن الصندوق ينسق تنسيقا وثيقا مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وأحاطت علما بالطلب الذي دعا إلى تقديم تقارير أكثر تفصيلا عن استراتيجية الشراكة التي يتبعها الصندوق. وأكدت أن الصندوق يؤمن بقوة الأسرة، بما في ذلك الاهتمام بالمساواة بين الجنسين، وتنشئة المراهقين الأصحاء، وتمكين النساء والفتيات.

١١٥- واتخذ المجلس التنفيذ المقرر ٢٠٠٤/٧ بشأن الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

١١٦- وفي إثر اتخاذ المجلس التنفيذي المقرر المتعلق بالإطار التمويلي المتعدد السنوات، أبدى وفد الولايات المتحدة الأمريكية قلقه بشأن بعض جوانب برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد ٥ سنوات. ولئن انضم إلى توافق الآراء بشأن المقرر، فإنه يعتبر أن قلقه لا يزال قائما بشأن المقرر.

ثاني عشر –مسائل أخرى

استعراض لجنة تنسيق الشؤون الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان

١١٧- قدم رئيس فرع الصحة الإنجابية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير المعنون استعراض لجنة تنسيق الشؤون الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2004/CRP.1).

١١٨- وأيد المجلس التنفيذي التوصية الواردة في التقرير الداعية إلى وقف لجنة تنسيق الشؤون الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأوصى المجلس أمانات منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان بمواصلة تعزيز تنسيقها في مجال الصحة.

١١٩- واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٤/١١ بشأن استعراض لجنة تنسيق الشؤون الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: المبادرات الإقليمية

١٢٠ - بعد الاستماع إلى تعليقات تمهيدية أدلى بها رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، عرض رئيس المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان تلخيصا للمبادرات الإقليمية العامة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ثم أطلع ممثلو كل من برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المجلس المشترك على الجهود المبذولة لمكافحة الوباء في شرق وجنوب أفريقيا مشددين على الصلة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتغذية وأسلوب الحكم.

١٢١ - واتفقت الوفود من جانبها، على أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تهديدا متناميا يتطلب مزيدا من الاهتمام والتحرك والتمويل، كما اتفقت على ضرورة رصد النتائج وتنسيق التحرك بين منظمات الأمم المتحدة المختلفة مع تحديد دور كل منها تحديدا واضحا. واقترح أحد المتحدثين أن يضطلع البرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بدور المنسق الرئيسي على المستوى القطري، وطالب عدد من المتحدثين بتقديم مزيد من المعلومات حول تنسيق جهود الأمم المتحدة خلال الاجتماعات المشتركة المقبلة للمجالس التنفيذية، كما دعت الوفود إلى ضرورة توثيق الروابط بين منظمات الأمم المتحدة والجماعات الأخرى.

١٢٢ - وعبرت وفود عدة عن قلقها إزاء خطر تشتيت الموارد نظرا للتنوع الكبير للبرامج وتعدد المانحين، ومن أجل توجيه هذه الموارد توجيها فاعلا، قُدِم اقتراح يقضي بأن يقوم كل قطر بتنفيذ ثلاثة عناصر هي: وضع استراتيجية وطنية واحدة معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإنشاء لجنة وطنية واتباع أسلوب واحد للرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز. كما اقترح تقديم مزيد من التمويل المشترك.

١٢٣ - وأقر فريق الخبراء بخطورة تشتيت الموارد وهو الأمر الذي يمكن معالجته عن طريق ''العناصر الثلاثة''. وفيما يتعلق بتقييم النتائج، فسيستخدم التقييم القطري الموحد كمقياس مشترك. وقال إنه بما أن الحكومات تحصل على النصيب الأكبر من الأموال والموارد، فينبغي

أن تقدم إليها يد العون من أجل توجيه هذه الأموال والموارد توجيها فاعلا. وأضاف أن هناك حاجة إلى مزيد من المساءلة على كافة الصُعد.

١٢٤ - وفي معرض رده على الاقتراحات الخاصة بدمج الاستراتيجيات القطرية فيما يتعلق بالإيدز في التخطيط الإنمائي وعملية الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر، قال الفريق إن عملية ورقات استراتيجيات الحد من الفقر تمثل حجر الزاوية في الجهود القطرية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جنبا إلى جنب مع النهج القطاعية وآليات التنسيق التي تحظى بقوة دفع وطنية.

١٢٥ - وشددت وفود كثيرة على الترابط بين مرض الإيدز والفقر وانعدام الأمن الغذائي ومسائل الحكم. كما طالب أحد الوفود بتقديم تقرير خلال اجتماع مقبل حول الدعم المنسق للأمن الغذائي وبصفة خاصة حول التعاون، مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وأجاب الفريق بأن هناك اهتماما متزايدا بالمسائل المترابطة؛ وأن جهودا تبذل من جانب شركاء عديدين بغية تشجيع الزراعة القائمة على الحفظ وغيرها من الطرق؛ وأن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تضطلع بدور هام في مجالات التغذية والأمن الغذائي ورعاية الأيتام وغيرها من المجالات.

١٢٦ - وأعربت الوفود عن اعتقادها بأن مواجهة مرض الإيدز على نحو فعال يقتضي أيضا اتخاذ إجراءات من شأنها بناء القدرات المحلية؛ وتمكين البنات والنساء، وتشجيع الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل؛ ودعم مبادرات الصحة العامة؛ وزيادة فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وتحقيق التوازن بين الوقاية والمعالجة والرعاية؛ والعمل على خفض سعر الدواء، وتوفيره؛ والسعي إلى التحول من المساعدة الإنسانية إلى التنمية؛ وضمان وجود مصادر تمويل أكثر استقرارا وأقل عرضة للتغير؛ وحث القطاع الخاص على تقديم مزيد من الدعم وتكثيف نسبة الاستفادة منه.

١٢٧ - وفي ختام المناقشة، طالب رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بأن تعكس العروض والإجابات في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية العام القادم الآليات والتحركات المنسقة بصورة أفضل.

التبسيط والتنسيق

١٢٨ - تحدث نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي فلخص التقدم الذي تحقق في برنامج التبسيط والتنسيق، كما قام رئيسا

مجموعتي البرنامج والإدارة لعام ٢٠٠٣ بإطلاع الحضور على المذكرة الاسترشادية للبرمجة المشتركة وعلاقتها بمصفوفة نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ثم أعقب ذلك عرض للخبرات القطرية في إعداد مصفوفة النتائج قدمه المنسق المقيم بالنيابة في النيجر الذي بيَّن أيضا الفرص المتاحة للبرمجة المشتركة.

١٢٩ - وأعاد الاجتماع التأكيد على أهمية برنامج التبسيط والتنسيق لأصحاب المصلحة في عملية التنمية، لأنه يُعنى في جوهره بأداء العمل بطريقة أكثر كفاءة وفعالية. ويمثل عمل الأمم المتحدة جزءا من برنامج أكثر شمولا اتفق عليه المجتمع الدولي في روما في أوائل عام ٢٠٠٣؛ وسيدخل ضمن المناقشات التي سيتم عقدها قريبا في إطار الاستعراض القادم الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات العامة. واتفق المجتمعون على أن التطورات التي أفيد بها في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وفي هذه المناسبة إنما تبرهن على أهمية الموضوع فيما يتعلق بقضايا شاملة مثل الأمن الغذائي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعقده - وتضمنت مسائل مثل طرائق التمويل والخدمات والمباني المشتركة وأهمية اضطلاع المنسقين المقيمين بدور قيادي ومدى توفير إدارة الموارد البشرية ما يكفي من الحوافز للدفع بالتعاون.

١٣٠ - وعلى الرغم من الأثر الطيب الذي أحدثه التقدم الذي تم إحرازه في نفوس المجتمعين فإنهم كانوا متلهفين لتحقيق المزيد من النتائج الطيبة. وأقر المجتمعون بصعوبة القضايا التي يطرحها العمل والتهديد الذي يمثله بعضها. كما أقروا بأن ثمة حاجة لإقامة صلات أوثق مع الوكالات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية ودراسة الآثار المترتبة على الوكالات المتخصصة. وأعرب المجتمعون عن رغبتهم في رؤية تفكير خلاّق فيما يتعلق ببرنامج التبسيط والتنسيق في المستقبل القريب وأن يشاركوا فيه مشاركة كاملة عن طريق عقد دورات غير رسمية لحفز الأفكار على سبيل المثال.

١٣١ - وردا على الأسئلة المتعلقة بشؤون الإدارة التي كانت أثيرت خلال الاجتماع المشترك الذي عقد في عام ٢٠٠٣، قدَّم رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ورقة غير رسمية تتناول موضوع ''دور الاجتماع السنوي المشترك''. وقد طرح سؤالان هما: (أ) هل ينبغي تحويل الاجتماع المشترك إلى هيئة لاتخاذ القرارات؛ أم (ب) الاستمرار في الولاية القائمة مع السعي إلى زيادة الاستفادة منها، كما لاقت الاقتراحات الواردة في الورقة بشأن زيادة فعالية وكفاءة الاجتماع المشترك في إطار ولايته القائمة ترحيبا واسعا. وسيتابع تنفيذ هذه الاقتراحات رؤساء المجالس الذين سيجتمعون بعد انتهاء الدورة من أجل التخطيط للاجتماع المشترك القادم. وقد تباينت الآراء بشأن منح الاجتماع المشترك سلطة اتخاذ

قرارات، فمن الوفود ما اعتبر الأمر خطوة منطقية على سبيل تطور أسلوب شؤون الإدارة؛ بينما رأت وفود أخرى أن ذلك لن يضيف جديدا إلى الآلية القائمة. وأشير إلى أن الموضوع لا يزال قيد الاستعراض: فالفقرة ٢٨ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/2003/L.20 بخصوص الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية تطلب ''تقريرا عن تقدير القيمة المضافة التي تساهم بها الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية وأثرها على الجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقديم توصيات حسب الاقتضاء''. ويتطلع الاجتماع المشترك إلى تلقي ورقة المسائل والخيارات في هذا الخصوص في وقت مبكر، ويفضل أن يكون ذلك في آذار/مارس ٢٠٠٤ بغية إجراء مناقشات غير رسمية مع الأعضاء بشأنها.

نظام المنسق المقيم

مركز تقييم المنسق المقيم

١٣٢ - أدلى رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بملاحظات افتتاحية تلاها عرض لمركز التقييم قدمته مديرة مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ثم قدم منسقان مقيمان خضعا لعملية التقييم الجديدة وصفا لخبراتهما في هذا المجال.

١٣٣ - وشككت الوفود في مدى ملاءمة الاختيار الذاتي لعملية التقييم خاصة فيما يتعلق بمقارنة النظام السابق بالنظام الحالي. وأعربوا عن رغبتهم في أن يتم اختيار المرشحين لشغل منصبي الممثل المقيم والمنسق المقيم من بين أكبر عدد ممكن من المتقدمين، كما تساءلوا عن مدى كفاية مجموعة المتقدمين مشيرين إلى الحاجة إلى إحداث توازن بين الجنسين، فضلا عن الخطط التدريبية والتعليمية. وطرحوا استفسارات بخصوص تمثيل البلدان النامية وأنظمة الاختيار الأولى وقياس التقدم، كما أعربوا عن اعتقادهم بوجوب خضوع الممثلين الخاصين للأمين العام العاملين إلى جانب المنسقين المقيمين لعملية التقييم ذاتها.

١٣٤ - وتساءل المتكلمون عما إذا كان الدور المتزايد التعقيد الذي يضطلع به الممثلون المقيمون والمنسقون المقيمون ومنسقو الأمن يتماشى مع برنامج التبسيط والتنسيق وعما إذا كانت عملية التقييم تستنزف وقتا وأموالا من الأعمال الموضوعة.

١٣٥ - وأوضح الفريق أن جميع المتقدمين سوف يخضعون في المستقبل لعملية التقييم التي ستركز على الكفاءة والجوهر، كما أوضح أن عملية التقييم، التي وصفها الذين خاضوها

بأنها عادلة ومتوازنة جغرافيا وجنسانيا، تتم على مدار ثلاثة أيام. وأضاف أن الوكالات المرشحة تتحمل كافة النفقات مما يضمن اقتصار الترشيح على أقدر العناصر.

١٣٦ - وقدمت مديرة مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وصفا للإجراء الجديد لتحديد وتدريب المرشحين في مرحلة مبكرة وأضافت أن الاستقصاءات المختلفة التي جرى استخدامها في السابق ساعدت في المقارنة بين نظامي التقييم الحالي والسابق. وأردفت قائلة إن الشركة التي تجري هذه التقييمات تستخدم موظفين يأتون من خلفيات متنوعة جدا ومن أقطار مختلفة.

الربط بوصلة فيديو مع الفريق القطري في ليسوتو

١٣٧ - قام الفريق القطري في ليسوتو، الذي قدمه الممثل المقيم/المنسق المقيم، بشرح الكيفية التي يدعم بها نظام المنسق المقيم في ليسوتو كلا من التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والورقة الاستراتيجية للحد من الفقر، وضبط كل منها لتكون أكثر مواءمة للأهداف الإنمائية للألفية.

١٣٨ - واتفق المتكلمون في الرأي على أن التقدم الذي أحرز في نظام الممثل المقيم/المنسق المقيم يحقق نتائج ملموسة، إلا أن انخفاض الموارد المخصصة لليسوتو حتى فيما يتعلق ببرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يجعل مضاعفة الجهود أمرا مستحيلا. واقترح البعض إمكانية أن تقوم الأمم المتحدة ككل أو كل بلد على حدة بتمويل العمل نحو نظام أكثر رسوخا. كما أكدوا ضرورة أن يجمع الممثل المقيم أو المنسق المقيم بين الصفات الشخصية المحمودة والمعرفة الموضوعية. وشددوا أيضا على ضرورة أن تمارس منظمات الأمم المتحدة عملها بقدر من التنسيق في مواقف الأزمات وما بعدها وألا ينافس بعضها الآخر.

ملاحظات ختامية لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٣٩ - قال مدير البرنامج إن الممثلين والمنسقين المقيمين سيساهمون في المستقبل، بدعم من المدراء الإقليميين، في تقييم أعضاء الأفرقة القطرية، كما أشار إلى الحاجة إلى وجود مرشحين لشغل منصب الممثل المقيم/المنسق المقيم ممن لهم خبرة بالعمل الإنساني، وأحاط علما باقتراحات الوفود الرامية إلى التمويل وأشار إلى الصندوق الاستئماني الجديد لتقديم الدعم لنظام المنسق المقيم، وإلى أن الموارد الأساسية في ازدياد، وأن الحضور القطري المحدود والمناسب للأمم المتحدة أفضل من الحضور الواسع والمشتت. واختتم حديثه بقوله إنه على

منظمات الأمم المتحدة أن تعمل في تعاون وثيق ومستمر مع الجهات المانحة والحكومات لكي تحافظ على أهميتها.

الأمن

١٤٠ - عقب الاستماع إلى ملاحظات افتتاحية من رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أطلعت المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، نيابة عن كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، الوفود على موضوع أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة.

١٤١ - ومن جانبها، حثت الوفود على تكثيف الجهود على كافة الصُعد من أجل ضمان أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك تقوية الدعم المحلي للبعثات التابعة للأمم المتحدة، والتيقن من التحقيق في الهجمات واتخاذ تدابير عقابية ضد مرتكبيها، وأكدت على دور الحكومات المضيفة في تقديم المسؤولين عن الهجمات أو التهديدات إلى العدالة. وتساءلت الوفود عما إذا كان الافتقار إلى التعاون من جانب الحكومات المضيفة ناشئا عن نقص في القدرات أم عن غياب الالتزام من جانب تلك الحكومات، كما استفسرت عن التدابير التي يجري اتخاذها من أجل إعادة الثقة في الأمم المتحدة، كما أظهرت اهتماما بمعرفة كيفية ضمان التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة.

١٤٢ - وتساءلت الوفود إذا كانت تتم تغطية تكاليف الأمن من الميزانية العادية للأمم المتحدة وما إذا كانت التكاليف الأمنية المتكررة تؤثر في تكاليف تقديم المساعدة الإنمائية. كما استفسر المتكلمون عن الأموال التي خصصتها صناديق وبرامج الأمم المتحدة للأمن، مشيرين إلى أن التكاليف الأمنية لا ينبغي أن تحمل الموارد العادية فوق طاقتها. واستفسرت الوفود عن المعايير المستخدمة في تصنيف البلدان إلى قليلة الخطر وشديدة الخطر وتساءلت عما إذا كان اختلاف في التدابير الأمنية في تلك البلدان. كما استفسر أحد الوفود عن التوصية الخاصة بالمباني المشتركة لأجهزة الأمم المتحدة.

١٤٣ - وأكدت الوفود أن النتائج الملموسة والواضحة على المستوى القطري يمكن أن تشكل مصدرا للأمن المحلي، كما أكدت أهمية جمع المعلومات وإجراء تحليلات موثوقة لمدى التهديد. ونوه عدد من الوفود بتشكيل الأمم المتحدة لجنة تتولى التحقيق في تفجيرات بغداد الإرهابية، وأكدوا أهمية فعل الشيء ذاته كلما تعرض موظفو الأمم المتحدة لمعاملة من هذا النوع.

١٤٤ - وفي معرض إجابتها، اتفقت المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة مع القول بضرورة أن تسترد الأمم المتحدة المجال الإنساني الذي كانت تتمتع فيه بقدر من الأمن لأنه كان ينظر إلى موظفيها بوصفهم أناسا محايدين غير متحيزين يقدمون دعما إنسانيا ومعونة إنمائية. كما وافقت على أن التعاون مع المنظمات غير الحكومية أمر جوهري. وفيما يتعلق بميزانية الأمن، أشارت إلى أن ميزانية مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بلغت ٥٣ مليون دولار تحملت الميزانية العامة منها ١٢ مليون دولار وتكفلت ميزانيات الوكالات بتوفير المبلغ المتبقي، وأضافت أن ميزانية الأمن لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ تبلغ ٨٦ مليون دولار تتحمل الميزانية العامة منها ١٥ مليون دولار. وقالت إن هناك تكاليف متكررة وتكاليف غير متكررة على السواء مرتبطة بالشؤون الأمنية. وفيما يتعلق بالمباني المشتركة، أوضحت المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة أنه لا تغيير في السياسة المتبعة وأن هناك توصية تفيد بدراسة كل حالة على حدة من زاوية المتطلبات الأمنية.

١٤٥ - وأشارت إلى أن مسؤولية تحديد المرحلة الأمنية لأي قطر تقع بالدرجة الأولى على عاتق منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة. وأضاف ممثل منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة قائلا إنه على المستوى القطري، يقوم المسؤول المعين وفريقه بتحديد المرحلة الأمنية بعد إجراء تحليل لدرجة الخطر والتهديد. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يمكن إعلان المراحل ٣ و ٤ و ٥ إلا بعد موافقة الأمين العام.